أمين عام الاتحاد العربي للمستهلك لـ«الثورة»:

الأسواق العربية مستهدفة وينبغي التعامل بحزم ووعي شديدين مع السلع المستوردة

كشف الأمين العام للاتحاد العربي للمستهلك وجود العديد من التجاوزات والغش التجاري في السلع الاستهلاكية التي تدخل الى الأسواق العربية، ناهيك عن ما يترتب على ذلك من مخاطر صحية على المستهلك العربي بشكل عام، وقال الأخ/حمود البخيتي في حديث لـ«الثورة»: إن هذا الوضع يتطلب من الجمعيات في البلدان العربية لحماية المستهلك وبجانبهم الاتحاد العربي الوقوف لمراقبة السلع التي تدخل الأسواق العربية وفحصها وعدم التهاون في مثل هذه الحالات لأنها تمس كافة شئون حياتنا وحياة أبنائنا والمجتمع ككل..

لقاء/عبدالواسع الحمدي

نعاني من عدم وجود قانون لحماية المستهلك وتدني مستوى الوعي

● ماهي المهام التي يقوم بها الاتحاد لصالح المستهلك العربي؟

– الاتحاد يضم في عضويته أكثر من ١٥ دولة عربية ويقوم بتنظيم العمل بين المنظمات التابعة له و الجمعيات المتواجدة في أغلب البلدان العربية والمعنية بشئون المستهلك ويقوم بتنظيم عملها وبالدرجة الأولى يراقب أداء المنظمات، ويتميز الاتحاد ببرنامج الانذار المبكر وهذا البرنامج مرتبطة به كافة الدول الأعضاء في الاتحاد ومضمونه يقوم على التحذير في حال وجد لدى أي دولة سلع غير مطابقة للمواصفات أو رفضتها بعض الدول.. وهنا يقوم الاتحاد بإبلاغ كافة المنظمات المتواجدة في الدول العربية لاتخاذ الحيطة والحذر وهذه المنظمات بدورها تبلغ حكوماتها لأخذ الحذر من سلع معينة قد تدخل الى أسواقها.

وحقيقة حصل في هذا الجانب أشياء كثيرة مثل دخول بروماث البوتاسيوم التي اكتشفناها في اليمن الى جانب محاصيل الخبز الفرنسي غير السليمة والتي عرفنا فيما بعد أنها موجودة في السعودية والأردن وغيرها.

وآخر ذلك وجود الدقيق البرازيلي في عدد من الدول العربية ومنها اليمن وهذا الدقيق لم يكن مطابقاً للمواصفات.. فوجود مثل هذه السلع في الأسواق العربية يشكل خطراً على صحة المستهلك، ومن جانبنا في الاتحاد أشعرنا الدول بمنع دخول مثل هذه السلع الى أسواق بلدانها ودائماً نوجه رسائل الى كثير من الدول نحثها على ضرورة وجود منظمات أو جمعيات للمستهلك في بلدانها لتقوم بمهامها في حماية المستهلك ومنع دخول السلع غير السليمة وفي نفس الوقت لتكون حلقة وصل بين الاتحاد والحكومات العربية ولكي نتواصل جميعاً ونستفيد من بعضنا البعض لتكتمل حلقة العمل التي هي في الأخير تهدف الى حماية المستهلك العربي بشكل عام..

وقد أوجدنا حراكاً لابأس به رغم أني غير راض عما يحدث ومع ذلك فإن الاتحاد الذي بدأ بتسع منظمات عربية أثناء التأسيس يضم الآن ١٥منظمة عربية.

● هل للاتحاد دور فاعل في الدول العربية ، وهل لمستم تعاوناً عربياً؟

– في الحقيقة الاتحاد أصلاً ليس له دور مباشر، فالدور المباشر هو للمنظمات الموجودة في الدول العربية، أما الاتحاد فعمله تنظيم عمل الجمعيات والمنظمات في البلدان العربية وخلق تعاون فيما بينها ومساعدة بعض المنظمات التي تعاني من مشاكل أو تتعرض لضغوطات في بعض البلدان.

وأنا أعتز أنني شاركت في تأسيس الاتحاد في اكتوبر ١٩٩٨م فهذا الاتحاد الوليد من الاتحادات العربية واذا ما أتيح له المجال فسيكون رقماً واحداً في البلدان العربية فيما يتعلق بقضايا الناس والتجارة وقضايا العولمة وكثير من الناس تهمهم هذه المواضيع لأنها تتعلق بشكل مباشر بحياتهم.

الصعاب كثيرة

● ماهي الصعاب التي تواجه عمل الاتحاد في الفترة الراهنة؟

– إذا تحدثنا عن الصعاب فهي كثيرة، وخاصة اذا تحدثنا عن التنفيذ في الواقع فمعوقات التنفيذ كثيرة، وبدأت تظهر بشكل كبير، فالاتحاد العربي للمستهلك مايزال حتى اليوم بدون مقر، وحول هذه النقطة برزت عدد من الخلافات بين قيادة الاتحاد، وعندما كان هناك اجماع على أن يكون المقر العام في تونس وجدنا التونسيون يرفضون أن يكون مرشح تونسي مرشحاً للأمانة العامة وفي ذلك الوقت وجدنا تناقضاً حول هذا الموضوع فما كان من الأعضاء إلا الموافقة على جعل مقر الأمانة العامة في الأردن.

ولأن الأمين العام يختار لشخصه فقد تم ترشيحي للأمانة العامة بعد أن لمس الزملاء الحراك والفعالية التي كانت للجمعية اليمنية لحماية المستهلك على المستوى المحلي..

فتقدمت باسم اليمن للترشيح وهو ماتزامن ومواقف الرئيس علي عبدالله صالح ودوره البارز على المستوى العربي فكان تقدم اليمن للترشيح أشبه بضربة معلم لأن اليمن له دور قومي بارز ولايزال هذا الدور القومي الذي ينتهجه فخامة رئيس الجمهورية.. لدرجة أن رئيس الوفد الفلسطيني كان يتحدث في أروقة الاتحاد، في الاجتماعات، أثناء الترشيح ويقول: سنصوت لعلي عبدالله صالح.. باعتبار أن ممثل اليمن مرشح للأمانة العامة والحمدلله فازت اليمن بأغلبية ساحقة فكانت بداية وصول اليمن الى الأمانة العامة للاتحاد بداية قوية..

والحقيقة أن الأشقاء العرب في الاتحاد شعروا أن اليمن قادرة على أن تعمل شيئاً في هذا الجانب وبعد ذلك لا أنكر بأن معوقات كثيرة كانت موجودة منها عدم وجود مقر مستقل فمازلنا مستضافين لدى جمعية حماية المستهلك في المملكة الأردنية حيث مقر الأمانة العامة هناك ونمارس مهامنا في مقر الجمعية الأردنية.

ومنذ استلامي لمهام الأمانة العامة حاولت التغلب على كثير من الصعاب بإعطاء الصلاحيات وقمت بتوزيع أغلب الصلاحيات للنواب وخاصة نائبي الموجود في الأردن البلد الموجود فيها المقر.

وقد التقينا العام الماضي بالأخ/زيد الرفاعي-رئيس مجلس الأمة الأردني ووضعت أمامه النقاط على الحروف بشأن الاتحاد ووعدني أن هذا الموضوع سيحل قريباً باعتبار أن الوضع لايليق بالاتحاد، ولن أسمح أن تأتي الدورة القادمة ليقولوا بأن اليمن لم تعمل شيئاً.

منجز لليمن

● هل صحيح أن أحداث ١١سبتمبر كان لها تأثير على عمل الاتحادات أو المنظمات العربية للمستهلك؟

– نعم كان لأحداث ١١ سبتمبر تأثير كبير على أداء هذه المنظمات وهمش كثير منها في بعض البلدان، وأنا غير راضٍ عن عمل الاتحاد وفي نفس الوقت لايستطيع الاتحاد أن يقدم شيئاً في بداية عمله فالاتحاد مايزال وليداً ويحتاج لمزيد من الوقت ليتسنى له القيام بكامل مهامه، وبعد تلك الأحداث لم يحدث أي انتعاش اقتصادي.

● هل يعتبر وصولكم الى منصب الأمين العام فيه انجاز لبلدكم اليمن باعتبارها أول أمانة عامة تتسلمها اليمن؟

– في الحقيقة الناس والبلدان الأخرى تحتفل برئاسة فخرية للاتحادات العربية فما بالك الأمين العام الذي يعتبر الأهم وأعتبر هذا منجزاً لم يحدث من قبل وسبق للأستاذ/عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أن قال إن هذا انجاز غير مسبوق.. لكننا في الأخير لم نستثمر هذا المكان..

الأسواق العربية مستهدفة

● ماصحة ما يتردد عن وجود سلع اسرائيلية تدخل الى بعض الأسواق العربية؟

– أنا أؤكد لك أنه توجد سلع اسرائيلية تدخل لعدد من البلدان العربية لكنها تدخل بأسماء لشركات عالمية أو أوروبية ولايكتب على السلعة «صنع في اسرائيل» فيجب أن تحذر المنظمات في البلدان العربية من دخول مثل هذه السلع.

ويجب علينا أن لانخجل من الحديث في هذا الجانب فنحن مستهدفون من السلع الاسرائيلية فلو حللنا تحليلاً اقتصادياً على سبيل المثال في اليمن تعتبر المواقف الرسمية اليمنية ضد السياسات الاسرائيلية وهذا شيء طيب ونابع من الضمير الحي لقيادتنا السياسية لكن في المقابل هذه المواقف اليمنية القومية بالتالي تجعل السوق اليمنية مستهدفة من قبل السلع الاسرائيلية.. وقد وجدنا سلعاً من هذا النوع في اليمن وللأسف أن الجهاز الفني سواء في الاتحاد العربي أو في المنظمات العربية لم يكن بالشكل المطلوب في دوره الرقابي على دخول السلع وخاصة السلع غير المطابقة للمواصفات.

ويجب أن نكون يقضين لمنع دخول المنتجات الاسرائيلية الى أسواقنا العربية.. والسلع الأخرى غير المطابقة للمواصفات ونحن في الاتحاد نحترم موقف السودان عندما رفضت قبل فترة قصيرة دخول مواد غذائية عرفت أنها معدلة وراثياً رغم حاجة السودان لتلك السلع.. وكانت تلك السلع قادمة من أوروبا وهذا الموقف يعكس اهتمام الدولة بالمستهلك.

الغش التجاري

● ماذا عن التجاوزات التجارية التي نسمع عن وجودها في الأسواق العربية.. وخاصة الغش في السلع التجارية؟

– توجد الكثير من التجاوزات ولكنها بنسب متفاوتة من دولة الى أخرى فهناك دول لا تهتم بالجانب الفني عند مراقبة السلع التي تدخل الى عدد من البلدان العربية عبر منافذها.

وحدث عدد من التجاوزات مثل دخول سلع غير مطابقة للمواصفات وهو ما كشفته لنا عدد من المنظمات في البلدان العربية وللأسف أيضاً أحياناً يأتي التساهل من قبل المسئولين لدخول سلع غير سليمة عبر المنافذ وهذه في الحقيقة من أكبر المشاكل التي توجد أمامنا الكثير من الصعاب لكن أستطيع القول أن في دول الخليج بوجه خاص نجد اهتماماً كاملاً بالسلع الواردة ولاتدخل الى أسواقها إلا بعد فحصها وبعد أن تكون مطابقة للمواصفات و المقاييس الخليجية وهذا شيء طيب من الاخوان في دول الخليج وفي بعض دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية على سبيل المثال وصلت المواصفات فيها الى أكثر من «١٢ الف» مواصفة فيما توجد في دول أخرى مثل اليمن «٢٠٠»مواصفة.

القوانين

● هل توجد قوانين لحماية حقوق المستهلك العربي؟

– للاسف القوانين قطرية وكل دولة تحمل على عاتقها عمل قوانين فردية، كل دولة على حدة لكن لايوجد قانون عام لحماية المستهلك والقوانين الحالية مبعثرة ونحتاج الى اعادة ترتيبها في قانون واحد ليكتسب المستهلك حماية كاملة من خلال القانون وتطبيقه في الواقع ، كما يجب أيضاً أن يتبع أصدار القانون إنشاء محاكم مستعجلة خاصة لحماية المستهلك، ويتم عبرها دفع التعويضات للمستهلك في حال إلحاق الضرر به وهذا أقل مايحصل عليه المستهلك، فقانون حماية المستهلك قانون راقٍ وبالتالي ستوفر على الدولة الكثير من القضايا المترتبة على عدم وجود القانون كما أن حقوق المستهلك موجودة في الشريعة الاسلامية قبل أن توجد قوانين انسانية فحماية المستهلك واجب ديني وأخلاقي قبل أن تكون في القوانين.

نشر الوعي

● ماهي الحلول برأيك لحماية المستهلك في ظل عدم وجود قانون خاص بالمستهلك العربي؟

– اعتقد أن نشر الوعي في أوساط الناس واحد من الحلول الهامة وليس هو الحل الوحيد فمن الضروري نشر الوعي لدى المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وتحذيرهم من الغش التجاري والسلع التي تدخل الى البلاد وهي غير مطابقة للمواصفات بالاضافة الى ذلك نحتاج الى أن نعد كوادر وامكانيات عربية متخصصة نسخرها في خدمة ومراقبة وتقييم السلع الاستهلاكية التي تدخل البلدان العربية قادمة من دول أوروبية أو غير أوروبية.. وعدم العمل بعشوائية كما هو حادث حالياً لأنه في أحيان كثيرة وخاصة في البلدان النامية يكون التاجر أو الوكيل هو الذي يتحكم في جودة السلعة لأنها تأتي غالباً بحسب طلبه لكي تكون بأسعار رخيصة الثمن.

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

أخطاء شعبية

● من الانصاف أن نتحدث عن الاخطاء الشعبية كما نتحدث عن الاخطاء الرسمية ، وإلا فسوف نصبح من أولئك الذين يكيلون بمكيالين ويتعاملون بوجهين .. وقد رصدت لكم عددا من (الاخطاء الشعبية) وتركت الباقي عليكم .

● فالمواطن الذي يرمي بقايا القات و(الشمة) وأعقاب السجائر الى الشارع العام يرتكب خطأ فادحا وعلينا جميعا أن ننصحه بالتوقف عن هذا السلوك المشين.

● والمواطن الذي يصر على أن يقود سيارته في (الاتجاه المعاكس) ويعرض حياته وحياة الآخرين للخطر ، لابد أن يجد من يقول له : عيب ..

● والمواطن الذي يعتبر الوطن ملكا له ، يتصرف به كيف يشاء ويعبث فيه كما يريد لايستحق شرف المواطنة ، وعلى الجهات المعنية أن توقفه عند حده .

● والمواطن الذي يفقد أعصابه ويعتدي بالضرب المبرح على أولاده وبناته بلاشفقة ولا رحمة يجب أن يعاقب بلاشفقة ولارحمة .

● والمواطن الذي يتجاهل القانون ويصر على استعمال (الديزل) وقودا لسيارته رغم الاضرار التي يسببها للبيئة وللناس يجب منعه ومحاسبته لانه مواطن غير صالح.

● والمواطن الذي يجرؤ على استنزاف ثروتنا المائية لزراعة القات وإفساد منتجاتنا الزراعية بالمواد الكيماوية السامة يستحق النصيب الوافي من غضب الشعب وسخط الله.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

زلزال آسيا

■.. صباح الاحد صحونا على خبر وقوع زلزال في عمق المحيط الهادي قبالة جزيرة سومطرة الاندونيسية بقوة ٨,٩درجة بمقياس ريختر. الخبر بدأ بالاعلان عن وفاة قرابة ثلاثة آلاف شخص في اندونيسيا وسيريلانكا ..والهند وحتى الظهر كان العدد قد وصل الى اربعة الاف وفي العصر ٧ آلاف وانتظرنا في الصحيفة حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل (صباح الاثنين) وكان العدد قد تصاعد الى أحد عشر الف شخص.. واعتبرنا ذلك الخبر من الأخبار الكارثية الكبيرة التي تهتم الصحافة بتغطيتها.. فوضعنا خبر ذلك الحدث في مساحة الاعمدة الستة السفلى من الصفحة الاولى والمخصصة للاخبار الرئيسية الهامة.

وكانت المفاجأة أكبر في اليوم التالي (يوم الاثنين) الذي شهد قراءة تصاعدية لعدد الضحايا، وانتهى ذلك اليوم بأكثر من ٣٠ الفا وإصابة مايقارب الـ١٠٠ الف.. وحتى كتابة هذه السطور مايزال العدد آخذاً في التصاعد وربما يتجاوز الـ٦٠الف قتيل وربما تتضاعف أعداد المصابين.

لسنا بصدد رصد عدد القتلى او وصف تلك الموجات البحرية الرهيبة التي شاهدناها تكتسح مظاهر الحياة من بشر وشجر وحجر وحيوانات على الشواطئ.

ولسنا بصدد وصف مشاهد الناس وهم يهرعون مذعورين هربا من الموجات العاتية التي تختطفهم وتبتلعهم ضمن الأخشاب والأتربة والأحجار والأشجار والسيارات والمعدات التي سحبتها الامواج وحولتها إلى أشلاء وخرائب .

ولكن مايهمنا من هذا الموضوع ..هو رد الفعل العالمي حيال مواجهة اثار هذه الكارثة الطبيعية التي خلفت خسائر بشرية ومادية سيكون ضحاياها بصورة رئيسية ومباشرة وناس عاديون.

هذه كارثة انسانية كبيرة.. رد الفعل حتى الآن اقتصر على اعلان تقديم مساعدات من بعض الدول لم تتجاوز الخمسين مليون دولار.. مع ان الوضع ينبئ عن مخاطر بيئية وصحية كبيرة ربما تطال آثارها دولاً ومجتمعات لم يصل اليها غضب الزلزال غير أن آثاره بلاشك ستصل إليها بشكل جراثيم وميكروبات اذا لم يسارع المجتمع الدولي الى معالجة الوضع.

التعاون الذي يجب ان يتضافر العالم من اجله ليس فقط مواجهة أشباح الإرهاب والإرهابيين..وإنما مواجهة الفقر..وايضا الكوارث الطبيعية في أي مكان من العالم إذْ أنّ الجميع في سفينة واحدة.

ALariky @ Maktoob. Com